

## أهم مخرجات عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

من المتوقع أن يكون مسار التعافي في ٢٠٢١ طويلاً ومتبايناً في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فسوف تتباين آفاق التوقعات بدرجة كبيرة بين مختلف بلدان المنطقة حسب نتيجة السباق بين الفيروس واللقاحات، وحسب أوجه الهشاشة والاستجابات الأساسية في البلدان. وسيكون عام ٢٠٢١ هو عام السياسات، من أجل مواصلة حماية الأرواح والأرزاق وتشجيع التعافي، مع تحقيق التوازن بين الحاجة لاستدامة القدرة على تحمل الدين وتحقيق الصلابة المالية. ويجب ألا يغفل صناع السياسات عن التحديات التحولية لبناء مستقبل أفضل وتعجيل قيام اقتصادات أكثر احتواءً للجميع وأكثر صلابة وخضراً.

### ١ - التعافي الاقتصادي بدأ يشق طريقه على مسارات متباينة، في ظل الدور الرئيسي لجهود نشر اللقاحات والاستجابات على مستوى السياسات في صياغة الآفاق المتوقعة لعام ٢٠٢١

الاستجابات القوية على مستوى السياسات وتحسن الأوضاع الخارجية الذي فاق التوقعات يعززان التعافي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فقد ساعدت حزم التدابير المالية بمتوسط قدره ٢٪ إلى جانب السياسة النقدية التيسيرية على التخفيف من آثار الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، مع استرداد النشاط الاقتصادي عافيته في الاقتصادات المتقدمة وكبرى الاقتصادات الصاعدة، وانتعاش التجارة العالمية، وتعافي أسعار السلع الأولية ظهرت بشائر تحسن البيئة الخارجية بدرجة فاقت التوقعات منذ النصف الثاني من عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، ظلت الأوضاع المالية العالمية مواتية بوجه عام. فقد استقرت حركة تدفقات رؤوس الأموال في أواخر عام ٢٠٢٠ وارتفعت في بداية ٢٠٢١، قبل أن تسجل بعض التدفقات الخارجة في الأسابيع الأخيرة مع ارتفاع العائدات الأمريكية طويلة الأجل.

### تعافٍ متعدد السرعات:

- في المجمل، من المتوقع أن ينتعش نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليصل إلى ٤٪ في عام ٢٠٢١. وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، من المتوقع أن يرتفع الناتج بنسبة قدرها ٣,٧٪ في ٢٠٢١، ليعود إلى مستويات ما قبل الأزمة مع نهاية العام. غير أن هذه المتوسطات تحجب فروقا كبيرة بين مختلف البلدان.
- أولاً، لقاح كوفيد-١٩ يبعث على الأمل بأن نهاية الأزمة قد تكون وشيكة. غير أن التباين الكبير في نشر اللقاحات يؤدي إلى تعافٍ اقتصادي مطول وغير متوازن. فقد أدى التطعيم المبكر (على سبيل المثال في دول مجلس التعاون الخليجي) إلى رفع متوسط معدلات النمو في تلك البلدان في عام ٢٠٢١ مقارنة بتوقعات شهر أكتوبر الماضي، مع توقع العودة إلى مستويات

عام ٢٠١٩ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢. غير أن بلدانا أخرى تواجه مخاطر التخلف عن الركب: فليس من المرجح استكمال عمليات التطعيم واسعة النطاق في تلك البلدان حتى ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مع ضعف النظم الصحية فيها.

• ثانياً، سوف تستمر الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، لا سيما البلدان منخفضة الدخل، في مواجهة التحديات الجسام، ومن المتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي في المتوسط دون المستويات الضعيفة أصلاً قبل الجائحة بنسبة قدرها ٤٪ حتى عام ٢٠٢٢. وبالنسبة للاقتصادات التي تعتمد بشدة على القطاعات كثيفة الاعتماد على المخالطة، وخاصة السياحة (جورجيا والأردن، مثلاً) فسوف تتعافى كذلك على نحو أبطأ من سواها، حيث يصل النشاط الاقتصادي إلى مستويات ما قبل الجائحة في ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

• ثالثاً، وبالنسبة للبلدان التي قدمت دعماً كبيراً من المالية العامة في العام الماضي (مثل طاجيكستان وأوزبكستان) فقد تعرضت لدرجة أقل من الانكماش ومن ثم يتوقع تعافياً أسرع من البلدان التي لم تقدم مثل هذا الدعم (فتعود إلى مستويات ما قبل الجائحة في ٢٠٢١). غير أن كثيراً من البلدان ستفقد الحيز المالي المتاح - وبالتالي، ليس من المرجح أن يكون الدعم من المالية العامة هو المحرك الأساسي للنمو.

• رابعاً، الارتفاع في أسعار النفط يعزز أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية في البلدان المصدرة للنفط، ومن شأنه دعم التعافي غير النفطي، رغم أن تخفيضات الإنتاج بموجب اتفاقيات أوبك+ تحد من تأثير هذا الارتفاع على النمو الكلي.

**أجواء استثنائية من عدم اليقين تخيم على الآفاق المتوقعة وتحديات كبيرة أمام البلدان التي ازدادت احتياجاتها التمويلية الكبيرة بالفعل:**

• أدت الأزمة إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة بالفعل في المنطقة، مما أوضح بجملة حجم العمل اللازم للحد من الفقر؛ وتوفير فرص متكافئة للجميع، لا سيما النساء والشباب.

• فقد أدت الأزمة إلى حدوث طفرة في الاحتياجات التمويلية العام على مدار الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، تبلغ حوالي ١,١ تريليون دولار مقارنة بمبلغ قدره ٧٥٤ مليار دولار في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، في ظل ارتفاع درجة انكشاف البنوك المحلية للقطاع العام بالفعل في العديد من بلدان الأسواق الصاعدة بالمنطقة. وقد يتفاقم هذا الوضع في حالة تشديد الأوضاع المالية العالمية أو إذا تسبب ضعف التعافي أكثر من المتوقع في تأخير إجراء التصحيح المقرر في ٢٠٢١. وتهدد زيادة الاحتياجات التمويلية المحلية بزيادة مزاحمة الائتمان المتاح للقطاع الخاص، مما يضعف توقعات التعافي ويعرض الاستقرار المالي للخطر.

• وتواجه الأسواق الصاعدة بالمنطقة مخاطر حدوث ارتفاع سريع في عائدات السندات الأمريكية، مما قد يؤدي إلى زيادة تشديد الأوضاع المالية، وتجدد تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، وارتفاع فروق العائد على سندات الدين السيادي. وبالمقارنة مع فترة الاضطراب مع التراجع عن السياسة النقدية الاستثنائية ("taper tantrum")، ازدادت مواطن التعرض للخطر في بعض

البلدان، نظرا لارتفاع نسب الدين الخارجي والعالم وإجمالي الاحتياجات التمويلية، ولكن مستويات الاحتياطيات الوقائية المريحة توفر قدرا من الدعم في هذا الشأن. وفي الواقع، رغم تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج في الآونة الأخيرة، فقد شهدت المنطقة تدفقات رأسمالية وافدة (٤٩٠ مليون دولار أمريكي) حتى منتصف شهر مارس، كما ظلت فروق أسعار الفائدة منخفضة.

- ومن شأن الإسراع بسحب الدعم من السياسات قبل الأوان أن يقلل كاهل القطاع الخاص بدرجة أكبر، مما يؤدي لحالات إفلاس محتملة، وارتفاع معدلات البطالة، وازدياد القروض المتعثرة، زهو ما قد يترتب عليه مزيد من الانخفاض في السيولة المتاحة لدعم التعافي وتعرض الاستقرار المالي للخطر.
- وإزاء هذه الخلفية، لا تزال الآفاق الاقتصادية محاطة بدرجة عالية من عدم اليقين كما أن التحديات المباشرة مرتفعة، خاصة في الاقتصادات ذات المديونية العالية، بينما تواصل البلدان العمل على تحقيق التوازن بين إنقاذ الأرواح والأرزاق، ودعم التعافي، وضمان بقاء الدين في حدود مستدامة.

٢- إن عام ٢٠٢١ هو عام صنع السياسات من أجل تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي وبناء مستقبل أفضل لقيام اقتصادات أكثر احتواء للجميع وأكثر صلابة واخضراراً.

- فلا يزال تسريع عملية توزيع اللقاحات وضمان توافر الموارد الكافية في أنظمة الصحة العامة هما أكثر الأولويات إلحاحاً بالنسبة للمنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي ترك البلدان منخفضة الدخل خلف الركب، فينبغي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، بدعم تمويل آلية "كوفاكس"، وتقاسم فائض اللقاحات.
- وينبغي أن يظل الدعم من المالية العامة مرناً وموجهاً بدقة للمستحقين وأن يظل قائماً حتى تترسخ جذور التعافي. وفي حالة البلدان التي لا تتوفر لديها الحيز المالي، ينبغي توخي الدقة في ضبط الدعم المقدم لضمان بقاء الدين في حدود مستدامة. وينبغي أن يركز الضبط المالي على إطار موثوق للمالية العامة على المدى المتوسط للحد من أعباء المديونية المرتفعة مع توفير الحد الأقصى من الدعم لتحقيق النمو.
- ويتعين التخفيف من حدة المخاطر التمويلية لضمان الاستقرار المالي والنمو الائتماني للاقتصادات الماضية على مسار التعافي. فإلى جانب اتباع سياسات المالية العامة الحذرة، سيتطلب هذا الأمر تعزيز استراتيجيات إدارة الدين على المدى المتوسط مع المضي قدماً بتطوير أسواق رأس المال المحلية بغية تنويع قاعدة المستثمرين وضمان توافر الطلب المستقر على سندات الدين الحكومية.

- وينبغي توجيه الدعم في كل البلدان إلى الشركات التي تتمتع بمقومات البقاء ، لا سيما الشركات التي يمكنها الحصول على حصص محدودة من التمويل من أسواق الائتمان. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تهدف سياسات سوق العمل إلى إعداد العمالة، وخاصة الشباب، لعالم ما بعد الجائحة، بما في ذلك من خلال التدريب المهني وحوافز تعيين العمالة.
- ويجب أن تعمل المنطقة على تسريع عجلة التحول والتصدي بشجاعة للتحديات التحولية عميقة الجذور من أجل بناء مستقبل أفضل. فينبغي أن تعمل بلدان المنطقة على الاستفادة من الاتجاهات العامة السائدة كالرقمنة والتطور التكنولوجي لهيئة اقتصاداتها للمستقبل، مع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من وطأة الصدمات المستقبلية وإعادة بناء رابطة الشمول. وينبغي تحسين نظم الحوكمة، كما يتعين وضع المزيد من السياسات للتكيف مع البنية التحتية القادرة على تحمل تغيرات المناخ والاستثمار فيها.
- وقد قام صندوق النقد الدولي في العام الماضي بدعم المنطقة بأكثر من ١٧ مليار دولار في هيئة تمويل وسيظل شريكا ملتزما في هذه الجهود من خلال تقديم التمويل الإضافي، والمساعدة الفنية، وجهود تنمية القدرات، والمشورة بشأن السياسات.